الأمـم المتحـدة

E/C.16/2002/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2002
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة
الدورة الأولى
نيويورك، 22-26 تموز/يوليه 2002
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*
بيانات أساسية عن القطاع العام

بيانات أساسية عن القطاع العام

تقرير الأمانة العامة

موجز

* E/C.16/2002/1.

02-38939 (A) 270602 010702
0238939

في سياق متابعة توصيات الدورة الخامسة عشرة لفريق الخبراء المخصص السابق المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة، وضعت شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات للقطاع العام تتوافر في شكل الكتروني بالموقع www.unpan.org، وفي شكل مطبوع (تقرير القطاع العام في العالم: العولمة والدولة). ويبرز هذا الجهد باعتباره المصدر الوحيد للمؤشرات التي تبين حجم القطاع العام في العالم ووظائفه الرئيسية. وفي ضوء الاهتمام المتزايد بأنشطة الحكومات ووضعها موضع المساءلة، ثمة حاجة لتحسين المجموعة الحالية من المؤشرات وتوسيع نطاقها، وذلك على الأقل من خلال تقديم بيانات تعطي صورة أكثر شمولا لإيرادات الحكومات ونفقاتها، بما في ذلك النفقات الضريبية. وهناك أيضا أسباب منطقية

تدعو إلى تغيير طبيعة الجهد الحالي بحيث يتحول نحو استحداث مفهوم لنهج أوسع نطاقا لجمع البيانات المتعلقة بالحكومات والتأثيرات المترتبة على ما تضعه من نظم وعلى سلوكها، وتقديمها بشكل دوري باعتبارها أداة رصد للقطاع العام في العالم. ويُقترح أن يقوم مفهوم هذا النهج الموسع على تحليل لنوعية استجابة الحكومات للتحديات التي يطرحها التحول نحو مجتمع المعرفة. وفي هذا الصدد، تُقترح مجموعة أخرى من المؤشرات في خمسة مجالات، وهي: حالة القطاع العام؛ واكتساب المعرفة؛ واتخاذ الإنترنت منطلقا للعمل والحياة؛ وتنمية روح المبادرة في قطاع الأعمال؛ وإقامة الروابط بين ما هو محلي وما هو عالمي. ويوصي التقرير بتبني هذه المجموعة من المؤشرات الموسعة لتكون قاعدة تتطور من خلالها البيانات الأساسية المتاحة حاليا عن القطاع العام إلى أداة رصد عالمية للقطاع العام.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	4-1	4
ثانيا - بيانات الأمم المتحدة الأساسية عن القطاع العام والمصادر الدولية الأخرى للبيانات عن القطاع العام	13-5	5
ثالثا - الفرصة المتاحة لتوسيع نطاق قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن القطاع العام	34-14	6
ألف - إطار المفهوم الحالي	21-14	6
بـاء - تناول أثر الأنظمة الحكومية والسلوك الحكومي	34-22	8
1 - الحفاظ على المجال العام	30	10
2 - اكتساب المعرفة	31	11
3 - اتخاذ الإنترنت منطلقا للعمل والحياة	32	11
4 - تنمية روح المبادرة في قطاع الأعمال	33	12
5 - الصلات بين ما هو محلي وما هو عالمي	34	12
رابعا - التوصيات	35	13

أولا - مقدمة

1 - يمثل هذا التقرير استمرارا للمناقشة المتعلقة بجمع وإتاحة بيانات عن القطاع العام "قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي"، وهو جهد تم بالتعاون بين شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وفريق الخبراء السابق المعني ببرنامج الأمم المتحدة في مجالي الإدارة العامة والمالية العامة وشرع فيه الفريق خلال دورته الرابعة عشرة في سنة 1998. وعملا بتوصيات تلك الدورة، وضعت الشعبة إطارا لجمع هذه البيانات، وقدمته في سنة 2000 إلى فريق الخبراء السابق في دورته الخامسة عشرة (انظر ST/SG/AC.6/2000/L.2). ووصف الإطار وظائف الدولة باعتبارها هيئة تنظيمية، وجابيا للضرائب، ومنتجا، ومستهلكا، ومصدرا للمساعدات والإعانات النقدية، ورب عمل. وكان المفهوم منه أنه يمكن من خلال تقديم ثلاثة أنواع من المؤشرات - مع مراعاة مدى توافر البيانات - إعطاء "صورة معقولة للقطاع العام في أي بلد بعينه". وتتمثل هذه المؤشرات في حجم ما تنفقه الحكومة بجميع مستوياتها؛ وحجم العمالة الحكومية؛ وقيمة النفقات الضريبية.

2 - وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من تسليم الإطار بأهمية دور الدولة كهيئة تنظيمية، فإنه يشير إلى أنه من الصعب للغاية التقييم الكمي لمدى هذا التنظيم للنشاط الاقتصادي. ويخلص واضعو الإطار إلى أنه على الرغم من أن التنظيم يمثل وظيفة هامة من وظائف الدول، فإن قياسه قياسا مجديا على أي نحو يكاد يكون مستحيلا، ومن ثم سيصرف النظر عنه فيما تبقى من هذا التقرير (انظر الفقرة 6 من ST/SG/AC.6/2000/L.2).

3 - وتم لاحقا، نتيجة للمناقشة التي جرت خلال الدورة الخامسة عشرة لفريق الخبراء السابق، والجهود الأخرى التي بُذلت لوضع إطار لمؤشرات قياس القطاع العام، إدراج المعايير القياسية الخمسة التالية في مجموعة المؤشرات التي نشرت في شكل إلكتروني على الموقع www.unpan.org:

- العمالة الحكومية والعامة كنسبة مئوية من عدد السكان.
- الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- إنفاق الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمال.
- نفقات الحكومية المركزية مصنفة بحسب النوع والوظيفة كنسبة مئوية من إجمالي نفقات الحكومة المركزية.
- إيرادات الحكومة المركزية من الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ويرد هذا المفهوم وهذه المؤشرات في الجزء الثاني من تقرير القطاع العام في العالم: العولمة والدولة.

4 - ومنذ البداية الأولى للنقاش حول نطاق المؤشرات اللازمة لقياس حجم القطاع العام، أثيرت قضيتان شائكتان ظلتا دون حل. وعلى الرغم من أنه يمكن جمع بعض البيانات داخل نطاق هذه الفئات الخمس، كما يمكن عرضها

بطريقة تتسنى مقارنتها دوليا، فإن عدم توافر المعلومات في بعض الحالات، وعدم توافر سلاسل من البيانات في بعض الحالات، يجعل هذه المهمة أمرا عسيرا. كما أن عدم توافر البيانات بشكل ميسور على المستوى دون الوطني يعطي صورة جزئية فقط عن الوضع.

ثانيا - بيانات الأمم المتحدة الأساسية عن القطاع العام والمصادر الدولية الأخرى للبيانات عن القطاع العام

5 - كما ذكر أعلاه، تتوافر بيانات الأمم المتحدة الأساسية عن القطاع العام في موقع شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة على الشبكة www.unpan.org، كما يمكن الاطلاع عليها في تقرير القطاع العام في العالم: العولمة والدولة. وترد هذه البيانات مصحوبة بتحليل للتغيرات والتوجهات. ومن ثم فإن هذه البيانات تمثل المصدر الوحيد للبيانات الأساسية عن القطاع العام الذي يخضع لمفهوم محدد للقطاع العام وأسلوب قياسه. وكانت نقطة الانطلاق المرجعية في ذلك مجموعة من المؤشرات التي تقيس القطاع العام "كما هو في الواقع"، أي في المجالات وبالطرائق التي يسمح بها توافر الإحصاءات التي يمكن مقارنتها دوليا. وقد تم الشروع في العمل لجعل هذه الإحصاءات أكثر حداثة. وستتيح الصيغة الإلكترونية إعداد تقرير عن بلد معين أو منطقة معينة أو موضوع محدد.

6 - وتوفر شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة قواعد بيانات إحصائية على الشبكة الدولية. وبعض هذه القواعد متاحة للمشتركين فقط. وتغطي قواعد البيانات المذكورة قطاعات متعددة وتتسم بالشمول. وتمتاز هذه القواعد بالفعالية في تقديم سلاسل طويلة من البيانات، ولكنها لا تشير إلى القطاع العام تحديدا. ومع ذلك فإنه يمكن تجميع قدر كبير من المعلومات المفيدة إذا استخدمت هذه القواعد على أساس مفهوم محدد بشكل جيد للقطاع العام. ويمكن الحصول على هذه المعلومات تحت الرمزين 14 (الحسابات القومية) و 15 (الإحصاءات المالية) على سبيل المثال.

7 - وتوجد قاعدة بيانات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الحكم الرشيد. ويقدم موقعها على الشبكة معلومات تحت عنوان "قصص من الميدان"، وهي عبارة عن مجموعة مفيدة من الأدلة القصصية التي تبين الجهود المحلية الهادفة إلى ترسيخ ممارسات الحكم الرشيد. ولا تتوافر بيانات إحصائية بالموقع. وتوجد بموقع تقرير التنمية البشرية على الشبكة إحصاءات تركز على رصد التنمية البشرية. وهي مصنفة بحسب القدرات البشرية الأساسية، ومنها على سبيل المثال التمتع بحياة طويلة خالية من الأمراض؛ واكتساب المعرفة؛ وإمكانية الحصول على الموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشي لائق. ومرة أخرى، فإنه على الرغم من عدم وجود قاعدة بيانات مخصصة للقطاع العام في حد ذاته، فإنه يمكن مع توافر مفهوم جيد التحديد للقطاع العام الاطلاع على قواعد البيانات المختلفة المذكورة، والوقوف على قدر مهم من المعلومات ذات الصلة.

8 - وتوفر منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات تحتوي على 20 مؤشرا رئيسيا عن سوق العمل. ويمكن الحصول على البيانات المتعلقة بالقطاع

العام تحت المجموعة رقم 4 (العمالة بحسب القطاع).

9 - ومن المواقع الغنية بالمعلومات موقع البنك الدولي لمجموعة القطاع العام، وهو شبكة مخصصة للإدارة وإصلاحات القطاع العام. وفيما يتعلق بعرض المؤشرات الخاصة بالقطاع العام، فإن الصفحة المخصصة بالموقع لإصلاح الإدارة والخدمة المدنية هي الأوثق علاقة بمسائل القطاع العام. وعلى وجه الخصوص، تتيح هذه الصفحة بيانات شاملة لعدة بلدان تتعلق بالعمالة الحكومية والأجور. ولكن من المسلَّم به أن المعلومات المنهجية والشاملة المتعلقة بالعمالة والأجور في القطاع العام تتسم بالندرة، كما أنها موضع خلاف بشكل عام.

10 - ولا تقدم قاعدة البيانات الإحصائية للبنك الدولي مجموعة من البيانات تتعلق تحديدا بالقطاع العام. ولكنها توفر، في جملة أمور، بيانات إحصائية عن الشؤون المالية المحلية (على سبيل المثال الاستهلاك، والنفقات، والإيرادات)؛ وعن أساليب الإدارة (ترد الإشارة إليها بالإحالة إلى شبكة الإدارة وإصلاح القطاع العام فيما يتعلق بالعمالة والأجور؛ مع الإحالة إلى قاعدة البيانات المشار إليها أعلاه عن الشؤون المالية المحلية)؛ وعن الإنفاق العسكري. وكما سبق القول، فإذا تم البحث في قاعدة البيانات الإحصائية هذه انطلاقا من مفهوم جيد التحديد للقطاع العام، أمكن الحصول على قدر كبير من المعلومات.

11 - ولصندوق النقد الدولي قاعدة بيانات تسمى دراسة الحالة الاقتصادية في العالم خُصص أحد أجزائها للموازنات المالية الحكومية العامة، وتوفر بيانات على أساس من حسابات الدخل القومي. ولا توجد مجموعة من البيانات مخصصة لقياس القطاع العام.

12 - وأخيرا، ثمة برنامج تابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتعلق بإدارة وتسيير الشؤون العامة، وهو يركز على التنمية المؤسسية، ومساعدة الحكومات في بناء وتعزيز هياكل إدارية تتسم بالكفاءة والشفافية. ويشمل هذا البرنامج أعضاء المنظمة الثلاثين. وتركز إحصاءات القطاع العام المتوافرة من خلال موقع إدارة وتسيير الشؤون العامة على الأجور والعمالة في القطاع العام. ويمكن الحصول أيضا على بيانات أخرى متعلقة بالقطاع العام، لا سيما فيما يخص النفقات، في منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (يتوافر بعضها جزئيا في شكل إلكتروني) التي تتناول الحسابات القومية، وإحصاءات القوى العاملة، والاقتصاد العام.

13 - ويؤكد العرض العام الوارد أعلاه أنه، باستثناء قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن القطاع العام، لا توجد أي مصادر أخرى للبيانات والمعلومات مكرسة لإعطاء الصورة العامة لوضع القطاع العام في العالم وقياس حجمه ووظائفه الرئيسية. ولا توفر قاعدة بيانات الأمم المتحدة حتى الآن بيانات مستقاة من مصادر المنظمة نفسها، ولكنها تبحث في المصادر المتاحة. وتتمثل قيمة هذه القاعدة في توفير جميع البيانات ذات الصلة في مكان واحد وتنظيمها وفقا لمفهوم متفق عليه. وفي الوقت الحالي، فإنه إذا ما أريد لأي سبب من

الأسباب البحث عن إجابة للسؤال ‘‘ما هو وضع القطاع العام في العالم، وما حجمه وتأثيره؟’’، فإن المكان الوحيد الذي يمكن فيه العثور على هذه الإجابة يوجد في قاعدة بيانات الأمم المتحدة. وهذا هو ما يجعلها متميزة ويتطلب مواصلة التفكير وبذل الجهود حتى يتسنى ضمان أعلى مستويات الجودة الممكنة لهذه القاعدة.

ثالثا - الفرصة المتاحة لتوسيع نطاق قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن القطاع العام

ألف - إطار المفهوم الحالي

14 - يتسم المفهوم الذي تقوم عليه قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن القطاع العام بصبغته الواقعية. إذ رغم اعترافه بوجود طرق مهمة ومفيدة شتى من الناحية النظرية لدراسة القطاع العام ووصفه وتحليله، فهو يشدد على أن بعضها فقط يتصف بطابع عملي، حيث لا تتوافر بيانات متيسرة وموثوقة وقابلة للمقارنة دوليا يمكن أن تتيح الأخذ بنهج أوسع. وهذا ما يمثل الفرق بين قياس القطاع العام ‘‘نظريا’’ وقياسه ‘‘واقعيا’’، حسبما جاء في تقرير الأمانة العامة عن مؤشرات القطاع العام (ST/SG/AC.6/2000/L.2).

15 - ويتطلب هذا النهج مزيدا من الاختبار في الوقت الحالي. وعندما يفكر المرء في قياس القطاع العام، تخطر بباله أسئلة ثلاثة رئيسية هي: (أ) ما حجمه؟ و (ب) ما تكلفته؟ و (ج) ماذا نجني منه؟ وتكتسب هذه الأسئلة أهمية أكبر في ضوء ازدياد اهتمام الجمهور عموما بتغير دور الدولة ومسؤوليتها. ويبدو أن ثمة طلبا متزايدا على الأجوبة الدقيقة. وقد قطعت المؤشرات الأصلية الخمسة شوطا بعيدا في الإجابة على تلك الأسئلة. وتتيح البيانات المتعلقة بالعمالة والاستهلاك الحكوميين جوابا على السؤال الأول. وتقدم البيانات المتعلقة بالإيرادات الضريبية جوابا على السؤال الثاني. وأخيرا، تقدم النفقات الحكومية جوابا على السؤال الثالث. على أن من الممكن تقديم أجوبة أشمل، حتى وإن بقينا في مجال الإمكان، أي قياس القطاع العام ‘‘واقعيا’’.

16 - ويشكل الاهتمام المتزايد بدور الحكومة المتغير وتوافر البيانات المتعلقة بعملها اتجاها تعود جذوره إلى التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي وثورة المعلومات. ولا يتعلق ذلك الاتجاه فحسب برصد تكييف الهياكل والمؤسسات المحلية من أجل تيسير تدفقات رأس المال والتجارة، بل يتعلق أيضا وبنفس القدر بازدياد السهولة التي أصبح يمكن بها تبادل المعلومات وانتشار أثر البيان العملي في العالم أجمع. ومن ثم لا يمكن تناول مفهوم القطاع العام باعتباره محصورا في عدد معين من البلدان التي اجتازت المراحل الأولى لتطوير الحكومة، أي بناء آليات الحكم ذاتها وضمان قدر أكبر من الكفاءة والفعالية لتلك الآليات. ويبدو بشكل متزايد أن البلدان التي تعاني أوجه قصور في تطوير الحكومة قد يكون عليها أن تبحث عن سبل للتوفيق بين كل المراحل الثلاث لذلك التطور في الوقت ذاته. وقد يكون عليها أن تبدأ عمليات إنشاء الآليات الحكومية؛ وتنقيحها لأغراض الكفاءة والفعالية؛ وزيادة مساءلة الحكومة، من خلال إحلال المواطنين في الموقع المناسب تجاهها.

17 - أما فيما يتعلق بالسبل التي يمكن بواسطتها قياس الحكومة بطريقة أكثر شمولا - أي على أساس تلبيتها لتوقعات الصحوة لدى المواطنين - فإنه يمكن جمع وعرض فئات جديدة من البيانات تتعلق على الخصوص بالسؤال الثاني من الأسئلة الثلاثة الآنفة الذكر، أي ''ما تكلفتها؟''

18 - ويتعلق ميدان الاهتمام الأول بالحالة الكلية لإيرادات الحكومة. وتشكل الضرائب المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة، ولكنها ليست بتاتا مصدر إيراداتها الوحيد. وبعض هذه المصادر شبه دائم، مثل الإيرادات المتأتية من الاحتكارات الحكومية. وبعضها، مثل الإيرادات الآتية من بيع الممتلكات العامة، كالناجمة من برامج الخصخصة مثلا، فهي عمليات تتم مرة واحدة. وطالما هناك أصول عامة للبيع، يمكن أن تكون تلك الإيرادات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للحالة الكلية لعمليات الحكومة، إذ قد تشكل وسيلة للتخفيف من آثار السياسات المالية المتهورة. ولذلك يبدو من المبرر توسيع قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن القطاع العام بالمؤشر الإضافي التالي:

- مجموع الإيرادات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

19 - تقترض الحكومات وما انفكت تقترض، على نحو متزايد، ليس على الصعيد المركزي وحسب وإنما على الصعيد المحلي أيضا، ولا سيما على صعيد البلديات. وهذه ليست ظاهرة سلبية في ذاتها، طالما يجرى تدبير حقيبة الدين على نحو مستدام. كذلك، تتعرض الحكومات لفحص السوق وتخضع ماليتها للتصنيف، وذلك بلجوئها إلى السوق الوطنية ولجوئها، بشكل متزايد، إلى السوق الدولية طلبا للقروض. وهذا يعطي نظرة أوسع عن حالة الأمور، كما تديرها حكومة من الحكومات، بقطع النظر عما إذا كانت حكومة مركزية أو حكومة محلية. ولذلك يبدو مبررا توسيع قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن القطاع العام بمؤشرات إضافية، وذلك على النحو التالي:

- الدين العام (من حيث المجموع ونصيب الفرد).
- نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات المتكررة.
- التصنيف الدولي للدين العام.
- التصنيف المحلي للدين المحلي (نسبة مصرف التسويات الدولية).

20 - وأخيرا، ثمة جوانب مهمة من النفقات الحكومية التي ينبغي النظر فيها لتقديم عرض أشمل للجواب على السؤال ''ماذا نجني منه؟''. ومن بين تلك الجوانب مسألة التحويلات الحكومية الدولية وزيادة أهمية ظاهرة الإنفاق المحلي للإيرادات المحصلة على الصعيد المركزي. ومن الجوانب الأخرى مسألة النفقات الضريبية. ولم يكن بالإمكان، قبل سنتين، العثور على معلومات وافية لتوضيح تلك الظاهرة. أما اليوم، وبفضل الجهود الرائدة لصندوق النقد الدولي، فقد أصبحت عدة عشرات من البلدان تتيح البيانات المتعلقة بالنفقات الضريبية في المجال العام. ولذلك فقد أصبحت هناك فرصة لتسليط الضوء على أعمال الشفافية المالية الحكومية هذه. ويبدو من المبرر توسيع قاعدة بيانات الأمم المتحدة عن القطاع العام بمؤشرات إضافية حول ما يلي:

- النسبة المئوية لمجموع الإيرادات المركزية التي تنفق على الصعيد المحلي.
- النفقات الضريبية كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الضريبية.

21 - ويمكن وقف تحليل القطاع العام لفهم سلوكه المالي وأثر ذلك السلوك. ومثل ذلك التحليل يوثق حالة عقد أوسع بين الجمهور العريض والحكومة. ويصور الحكومات كجهات وكيلة تعمل باسم المجتمع. ويبين مدى سلامة استعمال المال العام وثقة الجمهور لتأمين الاحتياجات الراهنة للمجتمع، ويوضح آفاق نموه وتطوره في المستقبل. فإذا كانت قرارات الحكومة صحيحة، ولم تكن هناك مشاكل رئيسية فيما يتعلق بالجهات الوكيلة، ولم تَسُدْ السيطرة البيروقراطية - كل ذلك يتجلى في الحساب الختامي لتكلفة وجود آليات إدارية حكومية ونتائج ذلك الوجود. كما يتجلى في بنية ومستوى الاستهلاك الحكومي والنفقات الحكومية، بقدر ما ترتبط بالقدرات الإنسانية.

باء - تناول أثر الأنظمة الحكومية والسلوك الحكومي

22 - يشير تقرير الأمانة العامة عن القطاع العام (ST/SG/AC.6/2000/L.2) بحق إلى أن الحكومات تتمتع باحتكار القوة المشروعة التي تقيدها ربما تقاليد ديمقراطية أو دستور مكتوب أو شرعة للحقوق. وثمة علاوة على ذلك صراع متأصل يتجسد في مفهوم الحكومة، ما دامت الحكومة هي في آن واضعة السياسات والوسيطة المباشرة فيها. كما أن مجرد حجم سلطتها السياسية، وسلطتها الاقتصادية في كثير من الأحيان، يجعل منها العامل الحاسم في تكييف نوع الحكم السائد في المجتمعات في العالم أجمع. وينعدم الحكم الرشيد[1] في البلدان التي لا تؤيده حكوماتها وتمارسه ممارسة فعلية، وتلغي استقلالية السلطات القضائية وحكم القانون. كذلك، تملك الحكومات سلطة قيادة تنمية اقتصاداتها في اتجاه معين، من خلال تنظيم الاستثمار والقيام باستثمارات استراتيجية. وبديهي أيضا القول عند مناقشة الأنظمة إن الحكومات تتقن صياغة السياسات، ولكنها تسيء التنفيذ إذا قورنت بالمؤسسات التجارية. ويتجلى ذلك بسهولة من زيادة الاهتمام بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. على أن السلطة التنظيمية للدولة ينبغي ألا تصل حد الغلو، ذلك أن فرض تكاليف باهظة على الأعمال التجارية يساوي ضريبة. ولذلك يكاد أن يكون من غير الممكن الإجابة على الأسئلة السالفة فيما يتعلق بقياس الحكومة، ولا سيما السؤال الثالث، أي "ماذا نجني منه؟" دون محاولة فهم بعض جوانب أثر أنظمة الحكومات وسلوكها.

23 - إن توسيع نطاق ونوع قياس الحكومة من شأنه أن يحول البيانات الأساسية الحالية لدى الأمم المتحدة عن القطاع العام إلى مرصد عالمي للقطاع العام. وينبغي أن يقوم ذلك المرصد على مفهوم مقبول. ويتعين أن يكون ذلك المفهوم بدوره مدعوما بمجموعة من المؤشرات المختارة اختيارا جيدا، حتى وإن كانت مؤشرات تكميلية. ومن زوايا النظر الهامة النظر في الدور الذي تضطلع به الحكومات في إعداد استجابة رفيعة الجودة لتحدي بناء مجتمع المعرفة وتنفيذ المجتمع لتلك الاستجابة.

24 - وعندما ينظر المرء إلى المستقبل الآن، يدرك أنه سيكون، في جملة أمور، موطنا لمجتمعات تعمل حاليا على إيجاد حيز للمعرفة - بتغيير السياسات والمؤسسات - لتصبح العامل الرئيسي الذي يكيف الطريقة التي يعمل بها أهلها ويعيشون. فهي بصدد التحول إلى مجتمعات المعرفة. وتقوم تلك المجتمعات على الحكم على أساس المعرفة[2]، أي على القيم والمؤسسات والسياسات والاستثمارات (في الموارد البشرية والمهارات؛ والمفاهيم والمضامين والأفكار؛ والاتصال وإقامة الشبكات) التي توفر الظروف المثلى للمعرفة كيما تضطلع بدور العامل الرئيسي في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وهي تعتمد على الاتصالات اللاسلكية وعمال المعرفة بقدر ما اعتمدت المجتمعات الصناعية الناجحة سابقا على المحرك البخاري والكهرباء والعمل المتسلسل والبورصة والعلماء والمهندسين ومصرفيي الاستثمارات.

25 - وفي قلب هذا التحول يوجد البشر بقدراتهم وأدوارهم الجديدة. ويغدو ذكاؤهم المعزز بتكنولوجيا المعلومات والاتصال المصدر الرئيسي للنمو والتنمية وتوليد الثروة. وذلك يجعلهم في موقع العامل الرئيسي للإنتاج. وبخلاف الرأسمال المادي أو المالي، يمكن لهذا العامل الرئيسي الجديد للإنتاج الانتقال إلى مواقع جديدة أخرى بناء على تقديراته الخاصة وجدارته. ونظرا لأن التنافس بين أشد الأشخاص ثقافة ومهارة سينمو، فمن المحتمل أن تتكيف الدول والشركات حسب حاجاتهم. وستسعى إلى أن تصبح "صالحة للعيش" حسب المعايير التي يضعها الأشخاص المرغوبون[3].

26 - ويبدو أن مجتمعات المعرفة التي تأخذ بالمجموعة المناسبة من القيم، ولا سيما قيمة التضامن البشري، تبشر بعهد جديد من الانعتاق البشري، بما يرافق ذلك من فرص جديدة لزيادة القدرات البشرية على نحو يضمن تقدما أسرع وأوسع وأكثر استدامة في ميدان التنمية البشرية. وهذه القناعة تشكل أساسا لقرار الأمم المتحدة بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال. كما أنها تكمن وراء نداء إعلان الأمم المتحدة للألفية من أجل تنمية ترتكز على القيم وتقوم على دعائم الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية القائمة على المشاركة.

27 - من المنتظر أن يكون تأثير مجتمعات المعرفة الناجحة في المستقبل مماثلا للتأثير القوي للمجتمعات الصناعية الناجحة اليوم. وسينبع الكثير منها من المجتمعات الصناعية المعاد تصميمها. غير أن هذا أمر غير مضمون. وأينما ارتقى مجتمع ما وحكومته إلى مستوى الاستجابة ذات النوعية الرفيعة لهذا التحدي الإنمائي الجديد، فستظهر تركيزات شديدة للثروة والسلطان بكل تأكيد. ويتسم هذا الأمر بإمكانية إعادة رسم الخريطة الحالية للثروة والفقر والقوة الاقتصادية والسياسية والضعف في العالم. ومع ذلك فإن المجموعات الإثنية والثقافية والدينية والوطنية سينتهي بها المطاف إلى تشكيل تقييمها الخاص ورد فعلها على هذا التحدي الجديد، وهو ما يحدث الآن بالفعل. وتقوم جماعات الضغط أيضا بتشكيل هذه العملية. وقد تأتي مقاومة متابعة هذا التغير أو

دعمه من جهات عديدة، نتيجة تحالف مصالح عديدة ومتفرقة أحيانا. وستترتب على الخيارات المختارة هنا آثار إيجابية أو سلبية طويلة الأجل.

28 - إن نقطة البداية في هذا التحول نقطة هامة - وهي تقاس بالموارد المالية والمهارات البشرية وشيوع الهياكل والمؤسسات القادرة على التمكين. ويسري ذلك كذلك على البيئة الدولية المؤاتية ودرجة التعاون. ولن تغطي الإجراءات الحكومية جميع عناصر هذا التحول. وللأعمال التجارية والمجتمع المدني دور هام في هذا المجال. غير أن عملية التغيير لا تختلف عن أي عملية تغيير أخرى. وتعد القيادة أحد عناصرها اللازمة. ولا يهم في هذا العالم المتغير الذي تعمه الفوضى بطبيعة الحال أن يكون المرجح هو أن تقوم هياكل الحكم المركزية وشبه التسلطية التي تدار فيها الأمور من أعلى إلى أسفل بإفساح المجال لتحالفات (تقام حسب الظروف) بين مجموعات واسعة النطاق من المصالح المشتركة والتي قد تتكون من وكالات حكومية وأعمال تجارية ومواطنين. وفي عالم ناشئ به الكثير من أصحاب الأدوار من الجهات والمصالح والقدرات المبعثرة (بما في ذلك إمكانيات التمويل)، يجب على احدى الجهات أن تقوم بدور الحافز أو المنظم أو "المخرج". والحكومات - المركزية والمحلية - في وضع جيد يتيح لها الاضطلاع بهذا الدور. وبمقدورها أيضا أن تقوم بدور سلبي أو إيجابي، وذلك رهنا بتحالف المصالح والقوى التي قد تمثلها. ولتصرفها في هذا الشأن أهميته. وإذا قامت بهذا الدور فمن المفيد موضوعيا قياس هذا السلوك وتأثيره وعرض نتائج هذا القياس على الجمهور.

29 - ومن المقترح، ضمن الكثير من النهج الممكنة، أن يقوم راصد القطاع العام العالمي في المستقبل بالتركيز على خمسة مجالات إضافية لجمع البيانات وعرضها، وهي: (أ) حالة القطاع العام؛ و (ب) اكتساب المعرفة؛ و (ج) اتخاذ الإنترنت منطلقا للعمل والحياة؛ و (د) تنمية روح المبادرة في قطاع الأعمال؛ و (هـ) إقامة الروابط بين ما هو محلي وما هو عالمي. وكما حدث بالنسبة للمحاولة الأولية لعرض البيانات الأساسية عن القطاع العام، فإن وصف هذه المجالات من "الناحية النظرية" أسهل بكثير من وصفها من "الناحية الواقعية". وفي حالات كثيرة لا تتوافر البيانات على الإطلاق. ويجب في حالات كثيرة استخدام مؤشرات بديلة، كما يجب استخدام الأوصاف في حالات أخرى. وبينما يمكن تحسين خيار المؤشرات على مر الزمن، فيبدو أن هذه المجالات الخمسة تمثل تكملة رئيسية للبيانات الأساسية عن القطاع العام. فهي تعرض صورة كاملة للتوجيه الحكومي للمجتمعات التي تشرف عليها.

1 - الحفاظ على المجال العام

30 - ربما كانت القيمة العامة لإقامة شرعية الحكومات على توافق آراء عام مستنير أوضح ما تكون في زمن التغيير. وتقتضي ذلك الإدارة المستدامة للتغيير ونتائجه. ومن هذه الناحية فإن حالة المجال العام، أي المجال المؤسسي للتفاعل الاستطرادي الذي يستطيع فيه الأفراد كأفراد مناقشة المسائل العامة، تحظى بأهمية كبيرة. وهناك عوامل كثيرة تقوم بدور هام في هذا الشأن. فهل المناقشة في المجال العام مفتوحة للجميع

ومتاحة لهم؟ وكيف يتعامل المجتمع مع تقليل حالات عدم المساواة في المركز فيما بين المشتركين في المناقشة؟ وهل يتمتع الحق في المشاركة في هذه المناقشة بحماية القانون واستقلال القضاء؟ وهل المعلومات المتعلقة بتسيير أعمال الحكومة متاحة للجمهور في الوقت المناسب وبشكل ييسر استعمالها؟ وما هي الجهات التي تملك سبل المناقشة العامة وتتحكم فيها؟ ولا تعد حالة المجال العام سليمة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال مسألة حالات عدم المساواة مسألة هامة وازدادت صعوبة الحصول على السبل المادية لتقليل الفروق من جراء تراجع دولة الرفاهية. ولقد قل الحماس المبكر بشأن تأثير التحرر الناجم عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مؤخرا من جراء القيود التي تفرضها الحكومات ونتيجة لجوء بعض الحكومات إلى التصنت على الناس وتقنيات تحديد المواقع الجغرافية وبرامج حماية الحاسوب. وتتأثر حرية الصحافة التي يملكها القطاع الخاص بالتواطؤ بين الأعمال التجارية والحكومات. وبالإضافة إلى ذلك فإن سلامة المجال العام تقوم عادة على عوامل غير ملموسة مثل الثقافة. وأيا كان الأمر، فإن الحكومات تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية عن ذلك من خلال قواعدها واستثماراتها وتصرفاتها. ولذلك فإن المؤشرات التي تصف حالة المجال العام تبين صورة كاشفة بشأن استخدام الحكومات للاستئمانات العامة والمال العام. ونتيجة لهذه الأسباب من المقترح أن يقوم الراصد العام العالمي بجمع وعرض بيانات عما يلي:

- ملكية الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون (مملوكة للحكومة، من أجل الربح، لا تستهدف الربح).
- حالة التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان.
- وصف سبل الإفصاح عن ميزانية الحكومة للجمهور العام.

2 - اكتساب المعرفة

31 - لا ينبغي قياس الفرق الحادث في العالم الآن بإمكانية الحصول على الدخل أو إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل بإمكانية الحصول على المعرفة. ويمكن إعادة صياغة القلق المشروع من أن العولمة (أي التكامل الاقتصادي العالمي) لا تعود بالفائدة على الجميع لكي يصبح قلقا مشروعا من تزايد الفرق في الإنتاجية. ويمكن إعادة صياغته أيضا كقلق مشروع من أن المعرفة القائمة بالفعل في العالم والتي يمكن استخدامها استخداما فعالا لتخفيف الكثير من المشكلات الاجتماعية الخطيرة لا تستغل حيث يمكن أن يكون لها أعظم الأثر وحيث الحاجة إليها أشد ما تكون. وبدون تقليل الفروق في مجال المعرفة، فلا مفر للعالم من مواصلة الاستغراق في مناقشات بشأن إمكانية زيادة المساعدات المالية الدولية. وأغلب الظن أن الفرق في الدخل ستكون له الهيمنة على السياسة العالمية. ولن تنتهي حالات الاختلال الكثيرة الكامنة في الوقائع اليومية الناجمة عن التهميش والاقصاء. وبالطبع فمن الأفضل التصدي لمسألة بهذه الضخامة بأنشطة على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ذلك فإن النظم المحلية والمؤسسات المحلية

المعنية بخلق المعارف الأصلية، وباعتماد المعرفة وتكييفها، وبإعداد كوادر في المستقبل للعاملين في مجال المعرفة ينبغي ويمكن رصدها وقياسها بشكل مفيد. ولذا فقد طُرح اقتراح بأن يقوم راصد القطاع العام العالمي بجمع البيانات وعرضها عما يلي:

- معدل الالتحاق بالدراسة في جميع مستويات التعليم الثلاثة (حسب نوع الجنس).
- الإنفاق العام في مجال البحث والتطوير كنسبة مئوية من الميزانية العسكرية.
- عدد براءات الاختراع المسجلة دوليا.
- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من مجموع الاستثمارات.

3 - اتخاذ الإنترنت منطلقا للعمل والحياة

32 - رغم العمر الوجيز نسبيا لتطبيقات الإنترنت الاجتماعية والتجارية، فمن الممكن استنتاج أنها أثرت وستؤثر تأثيرا ثوريا متزايدا على كيفية عمل الناس ومعيشتهم. وهي تمكّن الأفراد بطرق لم يسبق لها مثيل في التاريخ. ويمكنها أيضا تحويلهم إلى أشخاص مستنيرين ممن يملكون ناصية المعرفة. ويمكنها أيضا تحويلهم إلى أفراد ناشطين اجتماعيا وسياسيا ومربوطين بالشبكات الالكترونية. ونتيجة تزايد تحسن الربط اللاسلكي، فهي تتيح لهؤلاء الأفراد التحرك إلى جانب التمتع بإمكانية الاطلاع على المعلومات والمعارف والشبكات التي تؤثر تأثيرا عميقا ومتزايدا على قدراتهم وسلوكهم في أماكن العمل وفي المجالات العامة والخاصة الأخرى الكثيرة. والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ووصلها هي المكونات الرئيسية الثلاث اللازمة للتمكن من استغلال الطاقة الكاملة لهذه التكنولوجيا الجديدة. وفي الوقت الذي لا تعتمد فيه فقط على أنشطة الحكومات ، فهي تتسم بالأهمية بالنسبة لفتح مجالات تنمية بشرية جديدة مما يجعل قياسها على أي مستوى من مستويات التنمية بوجه عام يكشف عن أهمية قدرة الحكومات على القيادة والتركيز على الأمور الهامة من حيث النمو والتنمية في المستقبل. ومن الأمثلة الجيدة هنا المناقشة الخاصة بما إذا كان هناك مبرر للإبقاء على احتكار القطاع العام للاتصالات السلكية واللاسلكية. ومع أن هذه المناقشة مفيدة، فإن حلها النهائي يكمن في مؤشر موضوعي جدا هو: تكلفة مكالمة هاتفية على مسافة بعيدة أو تكلفة وصلة الإنترنت. ولذا فمن المقترح أن يقوم راصد القطاع العام العالمي بجمع بيانات وعرضها عن:

- البنية الأساسية للاتصالات اللاسلكية العريضة النطاق.
- عدد الهواتف اللاسلكية لكل 100 من السكان.
- عدد حواسيب خدمة الإنترنت لكل 100 من السكان.
- تكلفة توصيلة الانترنت.
- التطبيقات الإلكترونية الحكومية (قائمة بالتطبيقات الموجودة ووصفها والوصلات المؤدية إليها).

4 - تنمية روح المبادرة في قطاع الأعمال

33 - تعني تنمية روح المبادرة في قطاع الأعمال الحرية الفردية والاستخدام المنتج للمهارات

والمعارف وتحسين نوعية الحياة بشكل عام من خلال تزويد الجمهور بخيارات أوسع فيما يتعلق بالسلع والخدمات. وهي تشمل أيضا استدامة التنمية والأمن. كما أنها علاوة على ذلك وسيلة لتعزيز الديمقراطية عن طريق إيجاد طبقة وسطى من المواطنين والإبقاء عليها. فالمجتمع الذي يقوم بتنظيم نفسه من أجل إدخال الأعمال التجارية بشكل سهل هو المجتمع الذي يسمح لمواطنيه بتطبيق تجارب كثيرة لتلبية احتياجات المستهلكين. وحيث إنه لا يمكن للمرء أن يتوقع ما يحدث في المستقبل بشكل أكيد، فإن الاقتصاد الذي يقوم على أعمال تجارية قليلة سيصبح حتما أقل مرونة في مجال التكيف مع الفرص والاحتياجات في المستقبل. ويهدف مجتمع المعرفة إلى توليد عدد متزايد من الأفكار وتطبيقات لهذه الأفكار. وتمثل مسألة خلق الظروف التي تتيح بداية سهلة ومنخفضة التكاليف للأعمال التجارية إضافة منطقية للمجموعة الدائمة الاتساع للأفكار القابلة للتسويق. ويتوقف الكثير في هذا المجال على التنظيم الحكومي لمجموعة واسعة من الأنشطة المؤدية إلى زيادة الأعمال التجارية، بدءا بتنظيم الأسواق المالية وحتى تنظيم محاكم الإفلاس. وهو يتمثل في نهاية المطاف في قدرة الناس على وضع قدراتهم الخاصة، وأموالهم الخاصة في كثير من الأحيان، لبدء مشروع تجاري ورغبتهم في ذلك. ولذا فمن المقترح أن يقوم راصد القطاع العام العالمي بجمع البيانات وعرضها عما يلي:

- عدد الخطوات اللازمة لتسجيل مشروع تجاري.
- الأعمال التجارية الجديدة من حيث عددها وكنسبة مئوية من الأعمال التجارية القائمة.

5 - الصلات بين ما هو محلي وما هو عالمي

34 - أخيرا، ستوجد شبكات المعرفة في عالم متكامل ربما شكل فيه الاقتصاد أكبر شبكة للتكامل. وأفضل البيئات التي تزكو فيها المعرفة هي البيئات الغنية بالمعرفة. وبمساعدة الاتصالات الحديثة، يمكن إيجاد هذه البيئات عالميا بالسهولة نفسها التي توجد بها محليا. ولحجم السوق أهميته عند تحويل فكرة قابلة للتسويق إلى نشاط اقتصادي. وقدرة البيئة المحلية على اجتذاب المدخرات من مجمع المدخرات العالمي هي أيضا علامة من العلامات التي تشير إلى القيادة العامة الجيدة. وينطبق الشيء نفسه على الناس. وعلى الرغم أن توجهات التكامل في العالم تبدو متعذرة الإيقاف الآن، فإن قياس ورصد اتجاه ونوعية التدفقات بين البيئات المحلية والعالمية يمكن أن يمثل مؤشرا مفيدا على سلامة الإطار التنظيمي العام الذي أنشأته الحكومة المحلية. ومن ثم، يصبح المؤشران التاليان مفيدين:

- حجم التجارة العالمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الحجم الصافي لهجرة اليد العاملة كنسبة مئوية من السكان.

رابعا - التوصيات

35 - استنادا إلى التحليل الوارد آنفا يُوصى بما يلي:

(أ) ينبغي عرض البيانات الأساسية عن القطاع العام بشكل أكثر شمولا. وبالإضافة إلى المؤشرات الأساسية الخمسة الحالية، ينبغي أن تشمل البيانات المؤشرات التالية:

- إجمالي الإيرادات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدَّين العام (الإجمالي ونصيب الفرد).
- نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات المتكررة.
- مرتبة الدَّين العام في الترتيب الدولي.
- مرتبة الدَّين المحلي في الترتيب المحلي (نسبة مصرف التسويات الدولية).
- النسبة المئوية لإجمالي الإيرادات المركزية التي تنفق على المستوى المحلي.
- نفقات الضرائب كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات الضرائب.

(ب) ينبغي تطوير البيانات الأساسية عن القطاع العام لتصبح مرصدا عاما للقطاع العام؛

(ج) ينبغي أن يستند مفهوم التطوير هذا إلى جمع بيانات توضح نظم الحكومة وسلوكها، نظرا لأنها تتصل بالتحول إلى مجتمع قائم على المعرفة؛

(د) ينبغي للبيانات المتعلقة بنظم الحكومة وسلوكها ـ نظرا لعلاقتها بالتحول إلى مجتمع قائم على المعرفة ـ أن تتصل بالمجالات الخمسة التالية: '1' الحفاظ على المجال العام؛ '2' اكتساب المعرفة؛ '3' اتخاذ الإنترنت منطلقا للعمل والحياة؛ '4' تنمية روح المبادرة في قطاع الأعمال؛ '5' الصلات بين ما هو محلي وما هو عالمي؛

(هـ) وينبغي للمؤشرات الجديدة أن تشمل ما يلي:

- ملكية الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون (مملوكة للدولة، من أجل الربح، لا تستهدف الربح).
- حالة التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان.
- وصف سبل الإفصاح عن ميزانية الحكومة للجمهور العام.
- نسبة الالتحاق بالمدارس في مراحل التعليم الثلاث جميعا.
- النفقات العامة على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الميزانية العسكرية.
- عدد براءات الاختراع المسجلة دوليا.
- الاستثمار المباشر الأجنبي كنسبة مئوية من إجمالي الاستثمارات.
- البنية الأساسية للاتصالات اللاسلكية عريضة النطاق.
- عدد الهواتف اللاسلكية لكل 1 000 من السكان.
- حواسيب خدمة الإنترنت لكل 1 000 من السكان.
- تكلفة الاتصال بالإنترنت.

- **التطبيقات الإلكترونية الحكومية (قائمة بالتطبيقات الموجودة ووصفها والوصلات المؤدية إليها).**
- **عدد الخطوات اللازمة لإنشاء شركات النشاط الاقتصادي.**
- **عدد الشركات الجديدة كنسبة مئوية من الشركات القائمة.**
- **التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.**
- **صافي هجرة اليد العاملة كنسبة مئوية من السكان.**

الحواشي

(1) عند مناقشة المشاركين في المؤتمر الثاني للمعرفة العامة في كوالا لامبور (آذار/مارس 2000) للحكم، أي العملية التي تسيِّر بها المجتمعات أنفسها، اتفقوا على الخصائص التالية بوصفها سمات ''الحكم الصالح'': يجب أن يستند الحكم إلى القيم، وحقوق الإنسان، والحريات، وحكم القانون. ويجب أن يكون موَحَّدا بجاذبية التصور الإنمائي الذي يصوغه ويمثله. ويجب أن يتسم بالسعي إلى تحقيق التوافق الاجتماعي، وعدم السعي إلى التفرقة، ودعم التعايش السلمي والتعاون. ويجب أن يتسم بالاستجابة للمواطنين المستنيرين المتعلمين. ويجب أن يركز على تحقيق هدفه، أي خدمة رفاه جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن يكون تشاركيا وتفاعليا وشاملا، وأن يكون متاحا ومنفتحا، وأن يمكّن أصحاب المصلحة منه فعليا. ويجب أن يكون تمثيليا، أي أن يسمح بتجديد القيادة بصورة منتظمة. ويجب أن يكون مفيدا بأن يكون فعالا ومستجيبا ومرنا، وقادرا على التصرف السريع، وعلى التطور في أساليب عمله. ويجب أن يكون منصفا في تقاسم الأعباء وفي توزيع الفرص والموارد (بما في ذلك المعلومات والمعرفة). ويجب أن يتسم بالكفاءة من حيث التكلفة. ويجب أن يتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة، على أساس حرية الوصول إلى المعلومات عن عمله. وأخيرا، يجب أن يكون الحكم متسقا في جميع خصائصه على جميع المستويات: المحلي والوطني والعالمي.

(2) من الضروري تمييز الفرق ومناقشة العلاقة بين ما يلي: (أ) الحكم الصالح (على النحو الذي عُرِّف به في الحاشية ا)؛ (ب) الحكم الذي يمكّن من إنشاء مجتمع قائم على المعرفة وجعله عاملا (الحكم المنشئ لمجتمعات مؤسسة على المعرفة)؛ (ج) تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من العمليات التي تنفذ بها السلطة في المجتمع (الحكم المعتمد على الوسائل الإلكترونية)؛ (د) تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الجهاز الحكومي (الحكومة المعتمدة على الوسائل الإلكترونية). وفي حين أنه يصدق القول بأن وجود كميات أكبر من المعرفة ومن قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات رئيسية من الأنشطة الإنسانية يطلق عمليات تضاعف الخصائص المرغوبة في الحكم، فإن ''الحكم المعتمد على الوسائل الإلكترونية'' و ''الحكومة المعتمدة على الوسائل الإلكترونية'' في حد ذاتهما لا يضمنان تحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية. فهما ييسران القيام بأنشطة ترمي إلى تنفيذ السياسات العامة ومحتوى هذه السياسات والأنشطة والأثر المرجو منها هما اللذان يحددان ما إذا كانت تحقق في نهاية المطاف معايير الحكم الصالح الذي يخدم بصورة موضوعية التنمية البشرية ويوسع الفرص والخيارات أمام الناس. وعلى نحو مماثل، لا يمكن معادلة الحكم المنشئ لمجتمعات مؤسسة على المعرفة بالحكم الصالح تلقائيا. فهو يؤدي فقط إلى فتح المجال أمام المعرفة لتصبح موردا حاسما في حياة المجتمع. وهو في حد ذاته لا يعالج الإقصاء أو التعصب أو

عدم التضامن الإنساني. وهدف التنمية البشرية للجميع الراسخ في القيم الصحيحة هو وحده الذي سيجعل الحكم المنشئ لمجتمعات مؤسسة على المعرفة قريبا من المثل الأعلى للحكم الصالح.

(3) يصعب التنبؤ بهذه المعايير اليوم. بيد أنه لا ضير في أن نفترض أنها ستشمل على الأرجح السلام؛ وحقوق الإنسان والحريات؛ وعدم التمييز وثقافة التسامح؛ وحكم القانون واستقلال القضاء؛ والمشاركة المفتوحة والمتيسرة في العملية السياسية؛ وشفافية الإدارة العامة وقابليتها للاستجابة وفعاليتها وكفاءتها؛ ووجود مؤسسات تضمن الاستفادة بتكاليف زهيدة من الرعاية الصحية، والتعليم طوال العمر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأسواق المحلية والعالمية، وشبكات الأمان الاجتماعية القادرة على دعم تجديد المهارات؛ والبيئة الطبيعية النظيفة. وقيم هذه العناصر الفردية ستحدد مدى انتشار ظروف ''الصلاحية للعيش'' إلى القطاعات الأخرى في المجتمع وإلى البلدان والمناطق الأخرى في العالم.